عرنوس يشدد على تصدير المنتجات السورية إلى موريتانيا والاستفادة من التجربة الموريتانية بالثروة السمكية

| الوطن

التقى رئيس مجلس الوزراء حسين عرنوس اليوم الداه صهيب رئيس لجنة الأخوّة البرلمانية السورية- الموريتانية.

واعتبر عرنوس أن سورية وموريتانيا تتمتعان بمؤسسات عريقة قادرة على إدارة شؤونها وتوجيه مصالحها بما يحقق تطلعات شعبيهما، موضحاً أن لجان الأخوّة بين البرلمانات العربية مهمة جداً لأن الأخوّة لا يمكن أن تتغير مهما تغيرت الظروف التي تحكمها.

ولفت رئيس مجلس الوزراء إلى ضرورة تفعيل عمل اللجنة الحكومية المشتركة، وأن تجد وثائق التعاون الموقعة بين البلدين الشقيقين طريقها إلى حيز التنفيذ، معرباً عن رغبة الحكومة السورية في عقد اجتماع للجنة المشتركة بأقرب وقت، لتكون أساساً لتحريك ملف التعاون الاقتصادي بين البلدين.

وأشار عرنوس إلى رغبة سورية في الاستفادة من التجربة الموريتانية في قطاع الثروة السمكية، سواء من حيث توريد المنتجات السمكية أو إقامة مشاريع صناعات غذائية مشتركة، إضافة إلى تصدير المنتجات السورية ولاسيما الأقمشة والألبسة والمنتجات الزراعية والأدوية إلى موريتانيا، معرباً عن الترحيب بأي جهود أو مقترحات لتكون لجنة الأخوّة فاعلة وتستطيع تحريك ملفات التعاون المشترك، وتنتقل من الإطار البرلماني إلى الإطار الحكومي.

وأكد رئيس مجلس الوزراء سعي سورية من جهته جدد صهيب وقوف بلاده إلى جانب سورية في مواجهة التحديات التي تتعرض لتعزيز الشراكة الاقتصادية والتبادل التجاري مع الدول العربية، بما يخدم عملية تفعيل العمل العربي المشترك.

لها، وأكد ضرورة تعزيز التعاون الثنائي في المجالات الاقتصادية والتعليم العالي والصحة وغيرها من المجالات الحيوية التي تخدم مصلحة الشعبين الشقيقين، منوهاً بالعلاقات التاريخية التي تجمع البلدين.

كيف يرى الاقتصاديون «التضخم» لعام ٢٠٢٣

عربش: نسبة التضخم ١٨٠ بالمئة والمستوى المعيشي تراجع بشكل كبير

فضلية: لا يمكن الثقة بأي رقم إحصائي سواء كان رسمياً أم غير رسمي

| جلنار العلي

كثرت في الفترة الماضية الإحصائيات التي تقول بأن عام ٢٠٢٣ هو من أكثر الأعوام تضخماً، نتيجة إصدار قرارات عديدة منها رفع الأسعار وخاصة المشتقات النفطية، التي كان لها تأثير واضح في الأسواق.

الخبير الاقتصادي الدكتور عابد فضلية، رأى في تصريح خاص لـ«الوطن» أنه لا يمكن الثقة بأي رقم إحصائي سواء كان رسمياً أم غير رسمي، معيداً ذلك إلى أن آليات استخراج المؤشرات الصحيحة والتي تعد غير متوافرة في سورية، نتيجة للظروف الصعبة والمعقدة التي يمر بها الاقتصاد السوري، وكونه لا يمكن حساب نسب التضخم إلا بناء على معطيات دقيقة، وهي غير موجودة، فإذا أردت أي جهة الاعتماد على سعر الصرف مثلاً في حساب النسبة فستقع أمام خيارين لوجود سعرين للدولار، وكذلك الأمر بالنسبة للمعطيات الأخرى، لذا فإن النسبة الحقيقية يستطيع المواطن لمسها من خلال أسعار السلع بالأسواق ومقارنتها مع حجم دخله.

من جانبه، اعتبر المدير الأسبق للمكتب المركزي للإحصاء الدكتور شفيق عربش في تصريح لـ«الوطن» أن عام ٢٠٢٣ كان من أعلى الأعوام بنسب التضخم منذ بداية الحرب على سورية وأصعب تلك الأعوام أيضاً، موضحاً بأن مجرد المقارنة بين موازنتي عام ٢٠٢٣ و٢٠٢٤، يُلاحظ وجود ارتفاع بالأرقام نصل نسبته إلى ١٣٣ بالمئة وهذه هي نسبة التضخم التي اعترفت بها الحكومة ضمناً، إن لم تكن أكثر من ذلك، مشيراً إلى أن هذا الارتفاع سيؤدي إلى ارتفاع بنسبة عجز الموازنة، أي إن التمويل سيتم بالعجز، وهذا ما سيتسبب بموجة جديدة من التضخم في ظل الأزمة الاقتصادية التي تمر بها البلاد.

وفي السياق، بيّن عربش أن نسب التضخم في عام ٢٠٢٣ مرت بمرحلتين، كان أبلول الفاصل بينهما، محملاً ذلك إلى قرارات رفع أسعار المشتقات النفطية التي ترافقت مع المراسيم الرئاسية القاضية بزيادة الرواتب ورفع التعويضات لفئات معينة للعاملين في الدولة والتعديل على شرائح الضريبة على الدخل، مشيراً إلى أن هذه القرارات انعكست على جميع مناحي الحياة سواء من ناحية تكاليف العملية الإنتاجية أو تكاليف الخدمات، مقدّراً معدل التضخم في العام الماضي بنسبة ١٨٠ بالمئة هذا القرار بعد أن كان بـ٦٠٠ ليرة، أي إن تكاليف النقل باتت تشكل أكثر من ٢٠ بالمئة من السعر النهائي للسلعة.

وأشار عربش إلى أن الحكومة اتخذت في عام ٢٠٢٣ الكثير من الإجراءات بحجة توجيه الدعم إلى مستحقيه، وهذا الأمر لم يحصل، وإنما أصبح العاملون بالقطاع العام هم من يدعمون الحكومة من خلال أجورهم وليس العكس، وهذا ما أدى إلى تقاضي الكثير من موظفي الدولة «إكرامية» من المواطنين لقاء الخدمات التي يقدمونها لهم، مسمياً ذلك بأنه فساد بالإكراه، متابعاً: «كما يؤخذ على الحكومة بأنها تسعّر كل ما تشتريه وكل ما تبيعه، وأنها لا تدفع الأجر العادل لقوة العمل، وهي تخالف بذلك الدستور الذي نص على ضرورة منح أجور تضمن حياة كريمة لمن يتقاضاها».

ومن جهة أخرى، تأسف عربش لوجود سلع كثيرة لم يعد بمقدور الكثير من السوريين شراءها، وذلك بسبب ارتفاع أسعارها مقارنة بدخولهم المنخفضة، ناهيك عن الارتفاع الكبير بأسعار المأكولات الشعبية من معجنات وفول ومسبحة بسبب ارتفاع أسعار المادة الأولية وحوامل الطاقة، فقد أصبح معظم السوريين يأكلون ليملؤوا بطونهم فقط، دون البحث عن أي قيمة غذائية لما يأكلون، وكل ذلك يعد نتيجة للقرارات الحكومية الخاطئة التي خلقت موجات تضخمية كبيرة.

ولم ينكر عربش وجود أعباء كبيرة تتحملها الحكومة لأسباب مختلفة منها الحرب التي تعرضت لها سورية والتي امتدت سنوات طويلة، ولكن بالمحصلة فإن الحكومة تقاقم من خلال إجراءاتها الآثار السلبية لهذه الحرب، فهي لا تنظر بمنظور إستراتيجي لواقع دولة تعاني من حرب منذ ١٣ عاماً، وإنما تصب كل إجراءاتها على إمكانية تخفيض حجم العجز بالموازنة إلى أقل قدر ممكن، وذلك على حساب المواطنين، وخصوصاً العاملين بأجر وأصحاب الدخل المحدود.

ومن جهة أخرى، أكد عربش أن الحكومة تحاول اتخاذ إجراءات تعتقد أنها ستحقق نجاحاً لها، يتمثل ذلك بالمحافظة على سعر الليرة وعدم تراجعها أكثر، وتخفيف عجز الموازنة، وبالتالي فهي تعمل لمصلحتها وليس لمصلحة الوطن، معتبراً أن الحكومة تقاقم الأزمة من خلال تدخلها بكل شاردة وواردة بالحياة الاقتصادية، ناهيك عن إجراءاتها التقييدية المتعلقة بحركة الأموال والتعامل بغير الليرة السورية وآلية الاستيراد، وتحريك أسعار المشتقات النفطية التي تنعكس سلباً على المواطن، فمثلاً ما زالت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية هي المتحكم بعملية الاستيراد والتصدير، وتحرص من خلال أرقامها على تبشير المواطن بأن الاستيراد قد انخفض من خلال ترشيد المستوردات وأن التصدير قد ازداد، فالحكومة تتغاضى عن حقيقة أنها كلما ضيقت الخناق على الاستيراد النظامي ازداد الاستيراد تهريباً، وبالتالي فإن ذلك لم يخفف الضغط على الليرة السورية، لأن التهريب يستهلك القطع الأجنبي بطريقة أو بأخرى، ما يؤدي إلى ارتفاع سعر صرف الدولار وزيادة التضخم في ذات الوقت، مضيفاً: «لقد آن الأوان لتنسحب الحكومة من دورها كفاعل اقتصادي إلى مؤمن لمناخات اقتصادية سليمة تسمح بحرية اقتصادية كبيرة، وتخلق منافسة حقيقية بالأسواق».

إلى ذلك، وحول سياسات مصرف سورية المركزي التي أتبعها في عام ٢٠٢٣، للحد من التضخم، قال عربش: «بشرنا المصرف في شباط من العام الماضي بسياسة تقارب سعر الصرف الرسمي من سعر السوق الموازي، فبدلاً من أن يقود عملية التقارب ويتحكم بالسعر بالسوق السوداء، اتخذ إجراءات جعلته يتبع هذه السوق، والدليل على ذلك أنه منذ بداية تطبيقه كان سعر الصرف قبل الرسمي نحو ٦ آلاف ليرة، وكان السعر الرسمي ٣٥٠٠ ليرة، أما اليوم وبعد مرور أقل من عام وصل سعر الصرف بالسوق السوداء إلى ١٥ ألف ليرة، أما سعر التحوط عند التجار فقد أصبح ١٩ ألف ليرة، أي إن القيمة الشرائية لليرة السورية انخفضت إلى ١٥٠ بالمئة، هذا ما أدى إلى موجة تضخمية كبيرة».

وفي سياق متصل، أشار عربش إلى أن الحكومة لو لجأت إلى إصدار أنظمة وقرارات تسمح باقتصاد نسوده قوانين اقتصادية صحيحة لكان الوضع أفضل، ولكنها تخشى ذلك لأنها غير قادرة على ضبط الأسواق، وهذا ما يؤدي إلى الانتقال من واقع سيئ إلى أسوأ.

جلسة ساخنة بين التجار والمالية

التجار: أزمة ثقة مع الضرائب والربط الإلكتروني غير مريح

ونوس: نسير بخطا ثابتة ونسعى للربط حتى مع الأكشاك

| هناء غانم- رامز محفوض

جلسة ساخنة لم تخلُ من الاعتراض وتوجيه الانتقاد من نسبة كبيرة من التجار لآلية تحديد الضريبة للمكلفين وعدم العدالة في التكليف الضريبي، فضلاً عن عدم وضوح آلية الربط الإلكتروني للفعالية التجارية، خلال لقاء التجار مع رئيس هيئة الضرائب والرسوم منذر ونوس أمس في غرفة تجارة دمشق.

وقال رئيس غرفة تجارة دمشق محمد أبو الهدى اللحام في بداية اللقاء: ما يهمنا هو تفهم التطور الجديد الذي حصل في عمليات المتابعة وفرض الضرائب الذي يصب في خدمة المواطن والمجتمع بشكل عام ويساهم في اختصار الوقت والعمل وصحة المستندات، مضيفاً: سنستفيد من الآراء والأفكار التي سيتم طرحها خلال الاجتماع والتي ستعطي نتائج كبيرة في المستقبل من جهة اختصار العمل الضريبي ومعرفة مفهوم الضريبة والدفع الإلكتروني والتي ستكون أساس عمل التاجر في المستقبل.

تطور أدوات العمل

من جهته أوضح مدير عام الهيئة العامة للضرائب أنه من ضمن إطار عمل الإدارة الضريبية تطوير أدوات العمل، وأن هذا الموضوع أصبح جلياً للجميع وهناك بعض التفاصيل الصغيرة بين الحين والآخر من الممكن أن تصدر.

وقال: قمنا خلال العام الماضي بإلزام وضبط لشريحة واسعة من المكلفين ضريبياً وخلال العام الحالي وضمن آلية استكمال العمل سنقوم بتوسيع الشرائح المستهدفة بالضريبة بحيث يكون كبار التجار والمتوسطين مكلفين بالكامل إضافة لبعض الشرائح التي لها علاقة بالأعمال المتماثلة أو المتقاربة مع شرائح أخرى والتي سيتم أخذها بعين الاعتبار كي تربط مع الإدارة الضريبية إلكترونياً.

تخفيض مناسب

ونوس لفت إلى أن المرسوم التشريعي رقم ٣٠ خفض الضرائب بشكل مناسب جداً لجهة المعدلات وتوسعة الشرائح ورفع الحد الأدنى للضريبة، مشيراً إلى أنه مع نهاية العام الماضي أصدرت الهيئة مجموعة من القرارات لمكلفي الدخل المقطوع، وخلال اليومين الماضيين تتم متابعة عملية الالتزام بها.

وخلال رده على إحدى المداخلات والتي تركزت حول عدم وضوح الضريبة ومعرفة نسبة الضريبة المفروضة أوضح ونوس بأنه في قانون التجارة أي شخص يحصل على سجل تجاري أو يؤسس شركة عليه الالتزام بمجموعة من القواعد وضوابط العمل، معتبرا أن النتائج ستبين إن كانت هذه الشركة تحقق ربحاً أو خسارة.

ضريبة على الأرباح الصافية

وأوضح أن ضريبة الدخل تحتسب على الأرباح الصافية للشركة، مضيفاً: طلبنا من التاجر أن يربط إلكترونياً مع الهيئة المبيعات وخلال المستقبل القريب سيتم ربط حتى المدخلات، لافتاً إلى عدم وجود نسبة محددة للضريبة على الدخل إنما يوجد هناك دخل صاف يمكن أن تطبق معدلات الضريبة عليه وهذا الأمر لمصلحة جميع التجار.

ونوس أوضح أن المرسوم التشريعي رقم ٣٠ دخل حيز النفاذ في بعض مواده في أيلول الماضي وبعض مواده عمل بها في شهر تشرين الأول وفيما يتعلق بمكلفي الأرباح الحقيقية ومعدلات الضريبة فقد دخل المرسوم حيز التنفيذ في اليوم الأول من العام الجاري.

الربح والخسارة

لفت ونوس أنه من الممكن بسبب ظرف ما أن يحقق التاجر أرباحاً وبسبب ظرف آخر أن يخسر لذا نحن نقول إنه يجب أن يكون لدى التاجر سجلات ودفاتر يجب الالتزام بها ومن خلالها يتضح الربح الصافي والذي سيتم إخضاعه للسلم الضريبي المعتمد، مبيناً أن نسبة الربح التي وضعت في نهاية العام الماضي هي لمكلفي الدخل المقطوع وهذه النسبة تتجه بمجملها باتجاه التخفيض بخلاف ما تم تداوله.

وقال: ليس هناك أي مهنة قمنا برفع نسبة ربحها وكل ما تم هو إعطاء ميزة إضافية بتخفيض نقطة أو نقطتين أي واحد بالمئة و٢ بالمئة بالنسبة للمكلفين الذين تم إلزامهم بالربط الإلكتروني أو الراغبين بالالتزام بالربط مع الهيئة إلكترونياً.

الربط مع تجار الذهب

ورداً على مداخلة تخص موضوع ربط تجار الذهب إلكترونياً مع الهيئة أوضح ونوس بأنه لغاية تاريخه لم يصدر أي قرار بهذا الخصوص، وأنه يتم العمل معهم من أجل الربط إلكترونياً لدمغة الذهب.

وأكد ونوس العمل بخطا ثابتة بموضوع الربط إلكتروني متمنياً على الجميع أن يقوم بالربط حتى بما فيهم الأكشاك.

وقال ونوس: إن المراقب الضريبي إنسان ومن الممكن أن يخطئ بحق الإدارة الضريبية أو بحق الفعالية التجارية لذا فإن الربط الإلكتروني هو الحالة المثلى والدقيقة التي تصب في مصلحة الإدارة الضريبية والمكلفين وهو مطلب طالب به التجار وليس الهيئة.

ولفت أحد التجار إلى أن الربط الإلكتروني لا يريح التاجر بسبب عدم وجود عدالة بالتكليف الضريبي. ، مشيراً إلى وجود أزمة ثقة بين التاجر والهيئة.

مشكلة تفاهم

وأشار عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق ياسر أكريم خلال مداخلته إلى وجود مشكلة بالتفاهم بين وزارة التجارة الداخلية ووزارة المالية مؤكداً أنه في حال كانت هناك نية لأن يكون هناك ربط إلكتروني صحيح فيجب أن يلغى التسعير من وزارة التجارة الداخلية، معتبرا أن وزارة المالية تأخذ حقها ويجب أن تكون نسبة الربح مفتوحة كما يجب أن يقوم كل تاجر بحساب تكاليفه وأرباحه، مطالباً بتطبيق آلية ربط إلكتروني مماثلة لآلية الربط في أوروبا ليؤكد مدير هيئة الضرائب بالقول: تم تخفيض نسبة الربح وفي حالات وصلت نسبة التخفيض لأكثر من ٦٠ بالمئة.

الانعكاس على المستهلك

بدوره قال: عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق محمد الحلاق خلال مداخلته إن أي إجراء أو تشريع يهمنا أن ينعكس بالنهاية على المستهلك ولا شك أن الهيئة تريد تحصيل إيرادات والتاجر يريد تحقيق الربح وهذا حقنا من أجل الاستمرار في العمل لكننا بالنهاية نريد مستهلكاً قادراً على الشراء.

وأضاف: ليست التشريعات الصادرة من وزارة المالية فقط تساهم برفع الأسعار تباعاً إنما كل التشريعات الصادرة لأن هذه التشريعات تساهم برفع النفقات والمصاريف والأعباء.

تخفيض إضافي

في تصريح لـ«الوطن» أكد مدير عام هيئة الضرائب والرسوم منذر ونوس أهمية القرار رقم ١٣٢٨٧ والذي تضمن تخفيض نسب الأرباح الصافية الحالية التي يتم على أساسها تحديد الضريبة على الدخل من خلال المعدلات الواردة ضمن المرسوم والتي خفضت المعدلات الضريبية الواردة بقانون الضريبة على الدخل، مضيفاً: كما تضمن القرار تخفيضاً إضافياً على نسب الأرباح الصافية بالنسبة للمكلفين الملزمين بالربط الإلكتروني لفواتيرهم مع قاعدة بيانات الإدارة الضريبية. بالإضافة إلى التمييز بنسبة الربح الصافية بين الفعاليات التي تتم ممارستها ضمن المهنة ذاتها بهدف أن يكون التكليف أكثر عدالة.

وقال ونوس: تم الربط الإلكتروني مع الدخل المقطوع ومع الأرباح الحقيقية وقمنا بعملية تخفيض معدل نسب الأرباح لاحقاً بعد استخراج نسبة الربح الذي يتم تطبيق الضرائب عليه استنادا لأحكام المرسوم.

وأشار ونوس أن هناك العديد من التساؤلات تقدم بها التجار لا تزال موضع نقاش بهدف الوصول للحل الأمثل للجميع وهناك لقاءات ونقاشات مع التجار بهذا الخصوص للوصول إلى عدالة ضريبية مع الجميع والحد من أي ظاهرة تهرب ضريبي لمصلحة المكلفين الملتزمين مع أنظمة العمل الخاصة بهيئة الضرائب والرسوم.

وقال:هناك قضايا لها علاقة بعمل المحاسبة والمردودات تسجل بقيد محاسبة والبعض ليس لديهم فكرة عنها، معتبراً أن المنظومة هي للمساعدة في تطبيق العمل وأن الإلغاءات والمردوات كلها تسجل ضمن عمليات محاسبية دقيقة وواضحة للجميع لتحديد المركز المالي للمكلف لمصلحته ولمصلحة الآخرين.

وتابع إننا نعمل على إصلاح النظام الضريبي، الضريبة الموحدة على الدخل والضريبة على القيمة المضافة ونأمل من الجميع أن يتعامل معنا بموضوع الربط الإلكتروني ويطلب الفاتورة ويستخدمها.